

حول الخطوات التي ينبغي على الحكومة إجراؤها، والمبادئ التي لا بد من التمسك بها ، والنقاط التي يمكن التنازل عنها . فلقد حدد النائب جاد يعقوبي ، ( وهو من كتل « المراح » الحاكم ، وعضو في لجنة الخارجية والامن في الكنيست ) تصوره حول هذا الموضوع بالمبادئ الاربعة التالية : ١ - المعاملة بالمثل وخاصة فيما يتعلق بتخفيض القوات على جانبي المنطقة العازلة ، ٢ - الامن ، أي اختيار خط طوبوغرافي لا يقل أهمية القوات او قدرتها على القتال ، ٣ - تبادل الاسرى ، ٤ - عدم تحديد مهلة هدنة بعد اجراء الفصل بين القوات . أما النائب شموئيل تير ، ( وهو من كتل « ليكود » المعارض وعضو في لجنة الخارجية والامن في الكنيست ) فقد قدم تصوره وفق المبادئ الاربعة التالية : ١ - ان لا يجري التفاوض تحت أية ضغوط كحرب الاستنزاف مثلا ، ٢ - المعاملة بالمثل ، ٣ - الحفاظ على الامن لان كل انسحاب من المنطقة التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٧٣ يضعف الموقف الامني الاسرائيلي ، ٤ - تبادل الاسرى .

وعند الحديث عن القنيطرة ذكر يعقوبي ان المخطط الذي قدمته اسرائيل سترك القنيطرة تحت اشراف القوات الاسرائيلية بالاضافة الى مناطق احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٧٣ شمالي القنيطرة وجنوبها ، ولكنه يرى ان هذه المدينة لا تتمتع بقيمة استراتيجية خاصة، وان من الممكن استبدالها في الشمال او الجنوب بمواقع استراتيجية تحسن الوضع الامني الاسرائيلي « ومقابل ذلك نسلم السوريين منطقة ليست لها قيمة استراتيجية » ( ر.ا.ا. عدد ١/٤/٧٤ ) . ولكن تميز عارضه مؤكداً بأن منطقة الجولان المحتلة ضيقة، ولا تضمن الامن، ولا يمكن التخلي عن القنيطرة او عن أية منطقة أخرى . وان من الممكن اعادة سكان منطقة الجيب الذين نزحوا خلال حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) وعددهم ١٤ الف شخص ، شريطة ترحيل اليهود من سورية الى اسرائيل او الى أي مكان آخر في العالم ( المرجع نفسه ) .

ويبدو من دراسة الأنباء الواردة في الصحافة الاسرائيلية ، ان هناك اتجاها نحو الاستمرار في التشدد ازاء سورية ، وان سياسة « ولا بوصة واحدة من الجولان » و « الرد على ضربات السوريين بضربات انتقامية » لا تزال مهيمنة على

من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ، وان المشروع يستهدف تقسيم هذه الاراضي الى ثلاثة اقسام متوازية تحتفظ سورية في قسم منها بقوات محدودة ، وتشغل قوات الطوارئ الدولية القسم الثاني ، وتبقى القوات الاسرائيلية المحدودة في القسم الثالث . مع الاحتفاظ بهضبة الجولان كلها بيد اسرائيل ( هارتس ١٨/٣/٧٤ ) . ولقد ذكر ماتى غولان قبل سفر دايان ان وزير دفاع العدو سي طرح مشروعا يتضمن : ١ - الانسحاب من جميع المناطق المحتلة في حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ، ٢ - الانسحاب من منطقة القنيطرة ، ٣ - تخفيض القوات بشكل يؤمن عدم قصف المستوطنات الاسرائيلية في الجولان ، ٤ - وضع قوات الطوارئ الدولية في المناطق التي ينسحب منها الجيش الاسرائيلي مع بقاء الادارة المدنية بيد الحكومة السورية ( هارتس ٢١/٣/٧٤ ) . ثم عاد عشية سفر دايان ليكتب بان خارطة الاقتراحات الاسرائيلية ستترك الى القواعد التالية : ١ - تنسحب القوات الاسرائيلية مسافة ١٥ كيلومترا في الجيب الذي يبلغ ممتعه ٢٠ كيلومترا ، ٢ - تعاد ١٠ كيلومترات الى سورية لتمرکز فيها قوات محدودة ، ٣ - تبقى ٥ كيلومترات بيد قوات الطوارئ الدولية ، ٤ - تضع اسرائيل في الكيلومترات الخمسة الباقية بيدها قوات محدودة ، ٥ - يجري تخفيض اضافي للقوات ضمن شريط عرضه ٢٠ كيلومترا على طرفي الخط البنفسجي ( حدود ه تشرين الاول ) ، ٦ - يجري تبادل الاسرى قبل تنفيذ الاتفاق . ( هارتس ٢٧/٣/١٩٧٤ ) .

وتشارك الأنباء المترددة حول صيغ المشروع الاسرائيلي - والتي لم تتأكد أية صيغة منها حتى الآن - في تمسك اسرائيل بالقسم الاكبر من الجولان بحجة ضرورتها لصاية سهل الحولة ، والرغبة في اعتبارها حزام امان لضمان الامن الاسرائيلي . ولقد أكد المسؤولون الاسرائيليون هذا الامر اكثر من مرة ، واعتبروا التخلي عن الجولان امرا غير مطروح على بساط البحث، لدرجة جعلت المتساهلين منهم ، والمستعدين للتخلي عن القنيطرة - نظرا لعدم أهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل وأهميتها المعنوية بالنسبة الى السوريين - يرون ضرورة الاحتفاظ بالتلال المسيطرة عليها . وسيطر هذا الخط ايضا على الحوار الدائر داخل اسرائيل